الميكانيزمات الاقتصادية : 01 - النـــقـــود

1.المبادلة :

1.1.تعريف المبادلة : المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر.

2.1.أشكال المبادلة :

أ- المقايضة : المقايضة تعني **مبادلة** سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام **النقود**(سلعة ← سلعة).

عيوب المقايضة : هناك خمسة عيوب هي:
- عدم التوافق بين رغبات الأطراف المتبادلة.
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة مثل الماشية.
- عدم وجود معدل موحد للتبادل يتم تبادل السلع على أساسه.
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- عدم قابلية بعض السلع للتخزين أو يتطلب تخزينها تكاليف، بالإضافة إلى احتمال تعرضها للتلف.

ب- المبادلة بواسطة النقود : هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة← نقود ← سلعة).

2.النقود :

1.2.تعريف النقود : يمكن تعريف النقود وظيفيا على أنها " أي شيء **يلقى قبولا** عاما **كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومستودع للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة**.

2.2.خصائص النقود: تتمثل في ستة خصائص وهي:
- تتمتع بالقبول العام من قبل جميع أفراد المجتمع
- نادرة نسبياً.
- تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
- قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
- وحداتها ثابتة.
- سهلة الحمل والاحتفاظ.

3.2. وظائف النقود: تتمثل في أربع وظائف أساسية هي:
- **وسيط للمبادلة :** إن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لاستخدامها كوسيلة للحصول على السلع والخدمات دون اللجوء إلى المقايضة : سلعة ← **نقود** ← سلعة
- **مقياس للقيمة :** تستخدم النقود في **قياس قيم** جميع السلع والخدمات **ونسبة قيمة** كل سلعة إلى السلع الأخرى لذلك تحدد كل دولة وحدة معينة للقياس كالدينار.
- **مستودع للقيم :** نظرا لخفة وزن النقود وسهولة حفظها دون تكاليف أو تلف، فالأشخاص يحتفظون بها **لا لذاتها** بل **لانفاقها في المستقبل** أي تخزين **القدرة الشرائية**.
- **وسيلة للمدفوعات الآجلة :** تستخدم النقود كأداة لتسديد الالتزامات الناتجة عن الاقتراض أو البيع على الحساب ....الخ.

4.2. أشكال النقود :

أ- النقود المعدنية : هي تلك النقود المسكوكة من **المعدن** كالذهب والفضة... وهي شكلان :
* نقود **معدنية كاملة** حيث قيمتها القانونية **تساوي** قيمتها كمعدن.
* نقود **معدنية مساعدة** حيث قيمتها القانونية **أكبر** من قيمتها كمعدن.

ب- النقود الورقية (القانونية) : هي النقود التي يصدرها البنك المركزي، وتلزم الدولة الأشخاص بقبولها للتداول دون إمكانية تحويلها إلى ذهب أو فضة.

ج- النقود المصرفية (الخطية) : هي نقود تصدرها البنوك التجارية، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف. حيث تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق الشيكات وأوامر الدفع، كما أنها لا تعتبر إلزامية.

د- البطاقة الائتمانية : تصدر من طرف البنوك التجارية، حيث يمكن استعمالها لسحب النقود أو لشراء السلع والخدمات ويقوم البنك بتسديد فواتير الشراء.

هـ- النقود الإلكترونية (الرقمية): وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على بطاقات الكترونية (البطاقة الالكترونية، الهواتف المحمولة)، من **خصائصها** إمكانية التمويل عن بعد وتحويل القيمة من شخص لأخر **ويشترط** فيها توفر:
- الزبون- البائع- البنك **ويجب** أن يكون كل طرف **يتعامل** ببرنامج النقود الالكترونية.

5.2. إصدار النقود : هناك نوعان من الإصدار هما:
- **إصدار النقود الورقية والمعدنية :** يحق للدولة وحدها إصدار هذه النقود، حيث فوضت هذه المهمة للسلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي.
- **إصدار النقود المصرفية والالكترونية وبطاقات الائتمان :** يحق للبنوك التجارية بإصدار هذه النوع من النقود ولكن **تحت رقابة** البنك المركزي.

6.2. الكتلة النقدية : • هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بدور النقود الموجودة لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- **مكونات الكتلة النقدية :** تتكون من :

أ. **النقود القانونية :** وتشمل كل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة، وتسمى قانونية لان القانون يصبغ عليها **صفة الشرعية**، كما أنها تمثل **قمة السيولة**.

ب. **النقود الائتمانية :** وتشمل جميع الودائع الجارية، وهي غير قانونية لأنه يمكن لأي بنك تجاري إصدارها.

02- السوق والأسعار

1.السوق :

1.1. تعريف السوق : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتبادل السلع أو الخدمات.

2.1. أنواع السوق:

أ- سوق السلع و الخدمات : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل السلع و الخدمات.

ب- سوق العمل : هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا العمل مع طالبي العمل قصد التوظيف وتبادل خدمات العمل.

جـ- السوق المالية : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

3.1. أشكال السوق :

***المنافسة الكاملة أو التامة :** في الواقع لا يوجد هذا النوع من الأسواق لأنه لايمكن أن تتحقق جميع **شروط المنافسة التامة** والمتمثلة في ما يلي :
- تعدد البائعين و المشترين لنفس السلعة.
- صغر حجم عرض البائعين وطلب المشترين بحيث لايمكن لأحد التأثير على كميات السوق.
- المعرفة التامة بظروف السوق من عرض وطلب وأسعار.
- تجانس السلع ووجود سعر موحد.
- حرية الدخول والخروج من السوق دون عراقيل.

* **المنافسة غير الكاملة :** وهي ثلاثة أشكال كالتالي :

أ- المنافسة الاحتكارية : وتتميز بـ :
- تعدد البائعين والمشترين.
- **عدم التجانس** بين السلع واختلاف الأسعار.
- **عدم المعرفة التامة** بظروف السوق من طرف البائعين والمشترين.

ب- احتكار القلة : ويتميز بـ :
- وجود عدد قليل من البائعين أو من المشترين.
- وجود سلع متشابهة و غير متجانسة وأسعار مختلفة.
- البائع يعلم تقريبا رد فعل باقي البائعين في حالة احتكار القلة من البائعين.
- المشتري يعلم تقريبا رد فعل باقي المشترين في حالة احتكار القلة من المشترين .

ج- الاحتكار التام : وهي السوق التي يوجد فيها بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها، أو وجود مشتري واحد يتحكم في الطلب على السلعة أو سعرها.

2.الأسعار :

1.2. تعريف السعر : هو التعبير النقدي لقيمة سلعة أو خدمة معينة.

2.2. العناصر المحددة للسعر : هي الطلب والعرض.

أ- الطلب :
- **تعريف الطلب :** هو الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.
- **قانون الطلب :** قانون الطلب يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة لسلعة ما.
- **منحنى الطلب :** هو التمثيل البياني لجدول الطلب، حيث أن المحور العمودي يمثل الأسعار و المحور الأفقي يمثل الكميات المطلوبة. كما أن انحدار منحنى الطلب (الميل سالب) يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر و الكمية المطلوبة

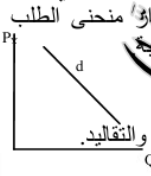

- **العوامل المؤثرة في الطلب :** تتمثل فيما يلي :
  - سعر السلعة المعنية – أسعار السلع الأخرى البديلة و المكملة.
  - الدخل النقدي للمستهلك – الأوضاع الاجتماعية والثقافية كالعادات والتقاليد.
  - ذوق المستهلكين .
- **مرونة الطلب :** يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب هي :

أ) مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير الحاصل في سعرها.

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما \ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

$$e_{x/p_x} = \frac{\text{التغير في الكمية / كمية الأساس}}{\text{التغير في السعر / سعر الأساس}} = \frac{Q_{x_2} - Q_{x_1} / Q_{x_1}}{P_{x_2} - P_{x_1} / P_{x_1}}$$

ملاحظات :

إشارة مرونة الطلب السعرية سالبة وهي تدل على العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها، ولذا نأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة.

يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :
- إذا كانت $e_{p_x} > 1$ نقول أن الطلب **كثير** المرونة.
- إذا كانت $e_{p_x} < 1$ نقول أن الطلب **قليل** المرونة.
- إذا كانت $e_{p_x} = 1$ نقول أن الطلب **متكافئ** المرونة.
- إذا كانت $e_{p_x} = 0$ نقول أن الطلب **عديم** المرونة.

ب) مرونة الطلب التقاطعية : هي درجة إستجابة الطلب على سلعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر).
و بعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغير النسبي لسعر سلعة أخرى.

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما \ التغير النسبي لسعر سلعة اخرى

$$e_{X/P_Y} = \frac{\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{كمية الاساس}}}{\frac{\text{التغير في سعر سلعة اخرى}}{\text{سعر الاساس لسلعة اخرى}}} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{P_{Y_2} - P_{Y_1}}{P_{Y_1}}}$$

ملاحظات :
- إذا كانت $e_{X/P_Y} > 0$ نقول أن السلعتين **متبادلتين** .
- إذا كانت $e_{X/P_Y} < 0$ نقول أن السلعتين **متكاملتين** .
- إذا كانت $e_{X/P_Y} = 0$ نقول أن السلعتين **مستقلتين** .

ج) مرونة الطلب الدخلية : هي درجة إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك .

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما \ التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك

$$e_{X/R} = \frac{\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{كمية الاساس}}}{\frac{\text{التغير في الدخل النقدي}}{\text{دخل الاساس}}} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{R_2 - R_1}{R_1}}$$

ملاحظات :
- إذا كانت $e_{X/R} > 0$ نقول أن السلعة المطلوبة **سلعة عادية** .
- إذا كانت $e_{X/R} < 0$ نقول أن السلعة المطلوبة **سلعة دنيا** .
- تكون السلعة **العادية** سلعة **كمالية** إذا كانت $e_{X/R} > 1$.
- تكون السلعة **العادية** سلعة **ضرورية** إذا كانت $0 < e_{X/R} < 1$.

ب- العرض :
- **تعريف العرض :** هو الكمية المعروضة من سلعة معينة عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.
- **قانون العرض :** يعبر قانون العرض عن العلاقة الطردية التي تربط الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.
- **منحنى العرض :** هو تمثيل بياني لجدول العرض، حيث المحور العمودي يمثل الأسعار و المحور الأفقي يمثل الكميات المعروضة.
- **العوامل المؤثرة في العرض :** تتمثل فيما يلي : - سعر السلعة المعنية .
- أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة) .
- أسعار عوامل الإنتاج .- توقعات المنتجين .
- **مرونة العرض :** هي درجة إستجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها .

مرونة العرض = التغير النسبي للكمية المعروضة لسلعة ما \ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

$$e_{X/P_X} = \frac{\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{كمية الاساس}}}{\frac{\text{التغير في السعر}}{\text{سعر الاساس}}} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{P_{X_2} - P_{X_1}}{P_{X_1}}}$$

ملاحظات :
إشارة مرونة العرض موجبة وهي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها .
يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض السعرية :
- إذا كانت $e_{p_x} > 1$ نقول أن العرض **كثير** المرونة .
- إذا كانت $e_{p_x} < 1$ نقول أن العرض **قليل** المرونة .
- إذا كانت $e_{p_x} = 1$ نقول أن العرض **متكافئ** المرونة
- إذا كانت $e_{p_x} = 0$ نقول أن العرض **عديم** المرونة .

3.2. سعر التوازن : هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة. ويتحدد سعر التوازن عندما يتقاطع منحنى العرض O مع منحنى الطلب d كما يلي :

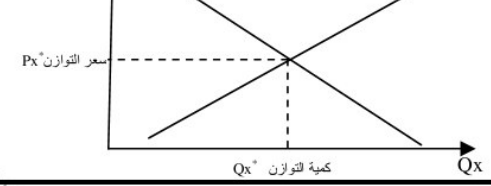

03- النظام المصرفي

1.النظام المصرفي

تعريف النظام المصرفي : النظام (الجهاز) المصرفي هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما.

2.البنـــوك :

1.2. تعريف البنك : هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث يقوم بتجميع النقود من أصحاب الفوائض المالية بهدف إقراضها أو استثمارها.

2.2 . أنواع البنوك: تصنف البنوك إلى :

أ. بنك الجزائر (البنك المركزي): وفقاً للأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض. فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. و يعد تاجر في علاقته مع الغير، و يحكمه التشريع التجاري. تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر. يقع مقره في مدينة الجزائر. وهدفه ليس تحقيق الربح وإنما خدمة الصالح العام وهو لا يتعامل مع الأفراد. حيث يديره مجلسان :

* **مجلس الادارة** يقوم بالشؤون الادارية.
* **مجلس النقد والقرض** يتولى السلطة النقدية.

وظائف بنك الجزائر :

- **بنك الإصدار:** له الحق في إصدار العملة النقدية.
- **بنك البنوك :** يقدم القروض للبنوك التجارية مقابل الفائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية مقابل فائدة معينة بسعر يسمى سعر **إعادة الخصم**، بالاضافة الى تسوية الحسابات بين البنوك التجارية (عن طريق المقاصة).
- **بنك الحكومة :** تلجا الحكومة اليه في حالة احتياج الاموال او ايداع اموالها لديه، كما يتولى البنك المركزي تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة عن طريق الرقابة على الائتمان.
- **الترخيص** بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الإعتماد.
- **حماية** زبائن البنوك والمؤسسات المالية.

ب. البنوك التجارية (بنوك الودائع) : هي البنوك التي تقوم بصفة معتادة بـ :
- قبول الودائع من الأفراد والهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو موعد متفق عليه.
- عمليات القرض.
- وضع وسائل الدفع (النقود، الشيك ..) تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

ج. البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال): هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية الاحتياجات المالية طويلة الأجل كالاستثمار، تعتمد هذه البنوك على الودائع طويلة الأجل والاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فوائد، حيث تقوم بتحويل هذه الودائع والاقتراضات إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل للغير (المؤسسات ..) مقابل الحصول على فوائد، أو تحويلها إلى تمويل المشاريع الاستثمارية.

د. المؤسسات المالية : هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية القيام بكل الأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع)، ويعتمد رأسمالها أساسا على المدخرات طويلة الأجل والاقتراض من الغير.

3. العمليات المصرفية : تقوم المصارف التجارية بمجموعة من العمليات يمكن تصنيفها إلى **ثلاثة** أنواع رئيسية :

1.3.قبول الودائع : **الوديعة** هي **دين بذمة** المصرف (أي رصيد مؤجب للمودع)
و تصنف الودائع إلى **نوعين رئيسيين** هما الودائع تحت الطلب والودائع لأجل إضافة الى الودائع الادخارية :

أ. الودائع تحت الطلب (الجارية) : هي الودائع التي يحق للمودعين استردادها متى أرادوا دون إعلام مسبق وعلى البنك أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم، **وتتمثل** في :
- **حساب الصكوك** : يستخدم من طرف الأفراد لتلبية احتياجاتهم، وهذا الحساب يجب أن يظل رصيده دائنًا، أي أن الزبون لا يستطيع أن يسحب إلا ما هو موجود فعلا في رصيده، والبنك لا يدفع فوائد لصاحب هذا الحساب بل العكس أي أن صاحب الحساب هو من عليه دفع مصاريف مسك الحساب.
- **الحساب الجاري** : يشبه حساب الصكوك إلا أنه يختلف عليه في نقطتين هما :
* يستخدم من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات الصناعية والتجارية.
* عموما يكون دائنا إلا أنه يمكن أن يكون مدينا أي أن البنك يمكنه إقراض مبالغ لرجال الأعمال مقابل فوائد وهذا طيلة فترة كونه مدينا.

ب. الودائع لأجل: وهي الودائع المرتبطة بميعاد استحقاق معين حيث يقوم البنك بدفع فوائد لأصحابها، وهذا النوع يحقق هدفين لأصحابها:
* الحصول على فوائد لقاء عملية التوظيف.
* الحصول على سيولة في الوقت المناسب وهذا بعد الإعلام المسبق للبنك بالسحب.

ج. الودائع الادخارية : هي ودائع تودع لأجل طويل مقابل فوائد معتبرة، وهي تحقق هدف واحد للمودع والمتمثل في الحصول على فوائد، ولا يحق للمودع السحب قبل تاريخ الاستحقاق .

2.3. توظيف الأموال :

أ. الائتمان : يعتبر من أهم المعاملات المصرفية التجارية، وله عدة **صور** أهمها :
- **اعتمادات الصندوق :** وهي تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين، مقابل فوائد تدفع للبنك.

• **القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية** : وهذا مقابل فوائد.
• **كفالات الضمان :** هي تعهد بموجبه يكفل (يضمن) البنك العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث مقابل عمولة يتقاضاها البنك من عميله.
• **الاعتماد المستندي :** هو تعهد من البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي.
• **الخصم وإعادة الخصم :** الخصم هو تسديد قيمة الورقة قبل تاريخ استحقاقها مقابل خصم (مصاريف)، حيث تبقى هذه الأوراق في حوزة البنوك التجارية، وفي حالة احتياج البنوك التجارية للأموال تلجا إلى البنك المركزي لإعادة خصم تلك الأوراق من جديد مقابل سعر يسمى سعر إعادة الخصم.

ب. التوظيف في الاستثمار : وهي عملية توظيف الأموال الفائضة بعد عمليات الإقراض في شكل استثمارات طويلة الأجل نسبيا كالاستثمار في السندات الحكومية أو شراء الأوراق المالية وأذونات الخزينة العمومية.

ج. التوظيف في إطار الجهاز المصرفي : وهي عملية توظيف الأموال داخل الجهاز المصرفي كإيداع الأموال في المصارف التجارية الأخرى مقابل فوائد أو شراء سندات متوسطة أو طويلة الأجل من المصارف المتخصصة مقابل فوائد.

3.3. عمليات مصرفية أخرى :
• تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن عملائها مقابل عمولة.
• القيام بالتحويلات النقدية بين العملاء مقابل عمولة.
• تأجير الخزائن الحديدية.
• القيام بعرض أسهم الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة.
• تقوم نيابة عن شركات المساهمة بتوزيع الأرباح وفوائد السندات مقابل عمولة.

المبادلات الدولية : 01- التجارة الخارجية

1.1.تعريف التجارة الخارجية : هي مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويون يقيمون في دول مختلفة.

2.1. أسباب قيام التجارة الخارجية :
• عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
• التوسع في نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الإنتاج ومنه إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات عن طريق التصدير، والحصول على منتجات جديدة عن طريق الإستراد.
• تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
• من مصلحة كل دولة أن تتخصص في الإنتاج الذي لها فيه أكبر كفاءة أو يتميز بتكلفة نسبية أقل من غيره وتستورد الإنتاج الذي يكون لها فيه تكلفة نسبية أكبر من غيره.

3.1. أهمية التجارة الخارجية : تكمن أهمية التجارة الخارجية في **المزايا** (تصدير السلع والخدمات إلى الخارج عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي، رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة، استيراد السلع والخدمات التي تحتاج إليها الدولة) التي يستفيد منها كل بلد من جهة واستحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

4.1. سياسة التجارة الخارجية : هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتعظيم عائدها من علاقتها التجارية مع العالم الخارجي بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية. وهي تقوم على مبدأين أساسيين هما مبدأ **حرية التجارة** و**مبدأ الحماية**.

• **مبدأ حرية التجارة :** يهدف إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع الأجنبية والمحلية **كما يهدف** هذا المبدأ إلى :
- الحد من الاحتكار. - الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
- تخفيض أسعار مختلف السلع والخدمات. - إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم.

• **مبدأ الحماية :** يدعوا هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات تتضمن قيود مختلفة على التجارة الخارجية **لتحقيق أهداف** معينة منها :
- حماية الصناعات المحلية الناشئة.
- حماية الأسواق من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة للسلع الرخيصة.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

2. ميزان المدفوعات :

1.2. تعريفه : هو سجل يسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

2.2. مكوناته : يتكون ميزان المدفوعات من :

⇑ **الحساب الجاري :** ويتضمن ثلاثة عناصر هي :

• **ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) :** يتضمن حركة الصادرات من **السلع** في الجانب الدائن (استلام أموال من الخارج)، وحركة **الواردات** من **السلع في الجانب المدين (دفع أموال إلى الخارج) .**

• **ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) :** يتضمن حركة الصادرات من **الخدمات** في الجانب الدائن (استلام أموال من الخارج)، وحركة الواردات من **الخدمات** في الجانب المدين (دفع أموال إلى الخارج) مثل : النقل التامين ...إلخ
• **ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل) :** و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، و التحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين، مثل تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، المعاشات والتعويضات المقدمة من الحكومات .

⇑ **حساب رأس المال :** و يتضمن العناصر التالية :
- أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
- الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل واستثمارات البلد المباشرة في الخارج.
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.
- استثمارات المحفظة في الخارج.

⇑ **حساب الاحتياطات الرسمية :** يتضمن التغير في أصول الاحتياطات الرسمية للبلد في الخارج، والتغير في أصول الاحتياطات الرسمية للأجانب في الداخل، **وتتضمن** الاحتياطات الرسمية ما يلي:
- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
- العملات الأجنبية الرسمية لدى البلد.
- حقوق السحب الخاصة.
- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي **F.M.I** .

3.2. توازن ميزان المدفوعات : يكون ميزان المدفوعات دائما **متوازنا** من **الناحية المحاسبية** لكن هذا لا يعني بالضرورة توازنا من **الناحية الاقتصادية**. فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان، و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري.
و بناءا على ذلك يمكن التمييز بين **ثلاث** حالات هي :
• **حالة التوازن :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي **مساوية** لإلتزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهذا يدل على **كفاءة الأداء** الاقتصادي للبلد.
• **حالة وجود فائض :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي **أكبر** من التزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهي حالة **غير مرغوب** فيها إلا أنها اقل خطورة من حالة العجز، وهذا يدل على عدم نجاح الدولة في تحقيق التوازن الخارجي، **ولإعادة الحالة إلى التوازن** تقوم الدولة بزيادة الأصول من الإحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض.
• **حالة وجود عجز :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي **أصغر** من التزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم، وهذا يدل على عدم نجاح الدولة في تحقيق التوازن الخارجي، و**لإعادة الحالة إلى التوازن** تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الإحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز.

3. المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) :

1.3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة : هي المنظمة الوحيدة التي تُعْنَى بتنظيم التجارة الخارجية، تأسست بتاريخ **01 جانفي 1995** و مقرها **سويسرا**، وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة **G.A.T** .

2.3. دور المنظمة العالمية للتجارة : يتمثل فيما يلي :
• **تحرير التجارة الدولية** وهذا بضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من اليسر والحرية.
• **مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول** عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ومراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.
• **الفصل في النزاعات التجارية الدولية** : التي تنشا بين الدول المتخاصمة نتيجة خرق للاتفاقيات التجارية الدولية، وفي حالة فرض العقوبات فإنها لا تتولى توقيع العقوبات، وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر.

02- الصـــــرف :

1. تعريف الصرف : يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مثل مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

2. أسباب الصرف :
تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية، مثل : التجارة الخارجية، زيارة الأراضي المقدسة، البعثات التعليمية...إلخ.

3. سوق الصرف :

1.3. تعريفه : هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية، كما يقصد به شبكة العلاقات التي تربط الأطراف المشاركة في مجال الصرف (المصدرون والمستوردون، البنك المركزي، البنوك التجارية، سماسرة الصرف الأجنبي...)

2.3.أنواعه :
• **سوق الصرف بين البنوك:** هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يتكون من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد.
• **السوق العالمي للصرف :** هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة شبكات الاتصال الحديثة، وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد مثل : مركز نيويورك، لندن، طوكي، هونغ كونغ،...إلخ.

4. سعر (معدل)الصرف : هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل **وحدة واحدة** من عملة دولة أخرى، أي **المعدل** الذي يجري على أساسه **تبديل** عملة بعملة أخرى،

مثلا $1\$ = 70DA$.

5.أنظمة الصرف :

1.5. نظام الصرف الثابت : في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية يربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد)، أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم (عادة تتكون من : الدولار الأمريكي$، اليورو€، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويطلق عليها مصطلح **"سلة العملات "**.

2.5. نظام الصرف المرن (المتغير) : في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة، دون تدخل السلطة النقدية.

6. سياسة سعر الصرف : هي مجموعة من الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

1.6. أهداف سياسة الصرف : تتمثل فيما يلي :

- تنمية الصناعات المحلية.
- تشجيع الصادرات.
- التحكم في الواردات.
- معالجة التضخم.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2.6. وسائل سياسة الصرف : تتمثل فيما يلي :

- **تعديل سعر الصرف :** يقصد بتعديل سعر الصرف هو خفض أو رفع العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، ففي **حالة التخفيض** تزداد الصادرات وتنخفض الواردات مما يؤدي إلى تشجيع وتنمية الصناعات المحلية، أما في **حالة رفع قيمة العملة** الوطنية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار أي التقليل من حدة التضخم.
- **استخدام احتياطات الصرف :** يقصد بإحتياطات الصرف في بلد ما بأنها **مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف**، ففي حالة **انخفاض** سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية مما يؤدي إلى **الرفع** من سعر صرف العملة الوطنية، أما في حالة **ارتفاع** سعر الصرف للعملة الوطنية عن المستوى المرغوب فيه، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى **الخفض** من سعر العملة الوطنية.
- **مراقبة الصرف :** يقصد بها **مجموعة القيود** التي تضعها السلطة النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي **بهدف** الحد من **خروج** رؤوس الأموال والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

03- البطالة :

1.1. تعريف البطالة : هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتمثل في تعطل العمال عن العمل كليا أو جزئيا، عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه والراغبين فيه.

2.1. تعريف البطال : حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فان **البطال** هو كل شخص قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجور السائد، ولكن دون جدوى.

2.أسباب البطالة : تتمثل فيما يلي :

- التباين المستمر بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.
- قلة الاستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية.
- حالة الكساد (العرض > الطلب) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة ام الاقتصادية تؤدي إلى تسريح العمال الذين لا تتوفر فيهم المؤهلات.
- التطور التقني الذي يؤدي إلى إحلال الآلة محل العمال.
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة.
- ارتفاع المديونية الخارجية.

3.أنواع البطالة :

أ. البطالة الدورية : هذه البطالة مرتبطة **بالوضعية الاقتصادية** التي يمر بها الاقتصاد من **انكماش** (كساد) **وانتعاش** (رواج)، فعند **الانتعاش** يزداد الطلب على اليد العاملة، وعند **الانكماش** يستغني أرباب العمل على اليد العاملة بسبب صعوبة تصريف المنتجات.

ب. البطالة الاحتكاكية : تظهر خلال فترات **تنقل** الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، وهي ناتجة عن نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه.

ج. البطالة الهيكلية : تظهر نتيجة التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، التي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الباحثين عن العمل.

د. البطالة الفنية: تظهر نتيجة تعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...إلخ.

هـ.البطالة الجزئية : تظهر عند تخفيض المؤسسة لعدد الساعات الرسمية لكل عامل.

4.آثار البطالة :

1.4.الآثار الاقتصادية : تتمثل فيما يلي :

- **ضعف الإنتاج :** إن تسريح العمال يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج.
- **ضعف الاستهلاك :** البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية (الاستهلاك) للبطالين.

2.4. الآثار الاجتماعية : تتمثل فيما يلي :

- **تفشي الآفات الاجتماعية :** كالصراعات الأسرية، السرقة والانحلال الخلقي...إلخ.
- **الهجرة :** وهذا من اجل العمل ولو بشروط غير لائقة.

3.4.الآثار السياسية : تتمثل في الاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم المعيشية.

5. اجراءات التخفيف من البطالة (وسائل معالجة البطالة):

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق الامتيازات المادية والمالية لخلق مناصب شغل جديدة.
- إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجرة، وتشجيع التقاعد المسبق، بهدف خلق مناصب شغل إضافية.
- إنشاء صندوق التامين على البطالة لتامين الحد الأدنى من القدرة الشرائية.

04- التضخم :

1. تعريف التضخم : هو حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

2. أنواع التضخم :

أ. التضخم الظاهر (الطليق) : هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار وينعكس ذلك في إرتفاع الأجور والنفقات المرنة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامة.

ب. التضخم المكبوت : وهو تضخم خفي ومستتر، حيث تكون الأسعار غير مرتفعة نتيجة تدخل الدولة في تحديد الأسعار، وهذا يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تحتوي على السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.

ج. التضخم الكامن: يظهر نتيجة الزيادة الكبيرة غير الطبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا في حالة الحروب حيث يتم تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ولا يمكنه شراء أكثر منها.

د. التضخم الجامح : يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا، حيث يتميز بالارتفاع الكبير والمتسارع في المستوى العام للأسعار تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق، حيث يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات تفوق متطلبات النشاط الإقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه انخفاض قيمة العملة الوطنية وانهيارها.

هـ. التضخم الزاحف : هو أقل الأنواع خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتسم هذا النوع بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

3. أسباب التضخم : تتمثل فيما يلي :

- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب إرتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية كرفع الأجور فهو يحدث بسبب مطالبة العمال برفع الأجور.
- **التضخم الناشئ عن زيادة الطلب :** ينشا عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات (أي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني :** أي أن الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق تؤدي إلى اختلال التوازن بينها وبين الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ومنه ارتفاع الأسعار .

4. آثار التضخم :

1.4. الآثار الاقتصادية :

- انخفاض قيمة العملة.
- انخفاض معدل الفائدة.
- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك.
- انخفاض الإنتاج.
- محدودية الاستثمارات.

2.4. الآثار الاجتماعية :

- ارتفاع نسبة البطالة.
- ارتفاع معدل الفقر.
- التأثير السلبي على ذوي الدخول الثابتة والمحدودة.
- ظهور الآفات الاجتماعية.

5. وسائل معالجة التضخم :

1.5. سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار : تعمل **الدولة** بالاشتراك مع **النقابات وأرباب العمل** على تجميد الأجور لفترة معينة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة.

2.5.مراقبة الاصدار النقدي : حيث يقوم **البنك المركزي** (**السلطة النقدية**) بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية المتمثلة في :

- **رفع سعر إعادة الخصم :** بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف ومنه تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- **سياسة السوق المفتوحة :** حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.

• **رفع نسبة الاحتياطي القانوني** : للبنوك التجارية احتياطات لدى البنك المركزي، لذا يقوم هذا الأخير برفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف تخفيض القدرة الائتمانية للمصارف ومنه تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

3.5. تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة) العامة : في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة، والذي يُعد أحد أسباب التضخم **تقوم الدولة** بما يلي :

• **تخفيض الانفاق الحكومي :** حيث يؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وبالتالي تخفيض التضخم.

• **زيادة الضرائب على السلع الكمالية :** حيث يؤدي هذا إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.

• **اللجوء إلى الدين العام :** إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة.

المناجمنت : 01- القيادة

1. تعريف القيادة : القيادة هي القدرة على التأثير على المرؤوسين وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة. ولتكون هناك قيادة يجب توفر **ثلاثة** عناصر(**شروط**) وهي :

• وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.
• وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه.
• وجود أفراد ملزمين بتحقيق هذا الهدف.

2. أساليب القيادة :هي طرق معاملة القائد لمرؤوسيه. ويمكن التمييز بين الأساليب التالية :

أ. القيادة الفردية : وهي التي **يحتكر** فيها القائد السلطة، حيث يقوم بإتخاذ قراراته دون إستشارة مرؤوسيه (الإستبداد بالسلطة).

ب. القيادة الديمقراطية : وهي التي **يُشرك** فيها القائد مرؤوسيه في إتخاذ قراراته، وذلك عن طريق الإستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم وتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات، كل هذا مع **احتفاظه بالسلطة النهائية** في إتخاذ القرار.

ج. القيادة البيروقراطية : وهي التي **يحتكر** فيها **الإداريون** السلطة، أي **حكم الموظفين** الذين تَحُد سلطتهم من حرية المرؤوسين، ويغلب على هذا الأسلوب اللجوء إلى الطرق الرسمية من أجل تنفيذ التعليمات، و كذلك البطء في إتخاذ القرارات.

د. القيادة التكنوقراطية : وهي التي تسند فيها مهمة القيادة إلى **الخبراء** (الذين يمتلكون المعرفة أكثر من غيرهم) للاستفادة من خبراتهم.

3. العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة : تتمثل فيما يلي :

أ. المواصفات الشخصية للقائد : تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.

ب. عوامل تخص المرؤوسين : أي عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية في هذه الحالة تُحقق أفضل النتائج، أما عندما تكون مجموعة العمل متجانسة ولديها الخبرة المناسبة فإن القيادة الديمقراطية في هذه الحالة هي التي تحقق أفضل النتائج.

ج. عوامل البيئة : أي أن الظروف المحيطة تأثر في إختيار أسلوب القيادة، فمثلا في حالة وقوع حادث فإن أسلوب القيادة الأفضل هو القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بالمشاورات وإتخاذ القرارات، وفي حالة أن المؤسسة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون الأفضل.

4. الدافعية (التحفيز) :

1.4.تعريف الدافعية : هي تشجيع الأفراد وتحفيزهم واستنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر من اجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة.

2.4. العوامل المؤثرة في الدافعية (عوامل نجاح الدافعية) : تتمثل فيما يلي :

أ. عوامل تنظيمية : وتتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من طرف القيادة تجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح لتحقيق أقصى درجة كفاءة.

ب. عوامل اجتماعية : عند إصدر الأوامر يجب على القائد مراعاة العوامل الإجتماعية للمرؤوسين (السكن، العمل..) حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة.

ج. عوامل نفسية : إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف ...إلخ، تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد، لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة عند توجيه الأوامر والتوجيهات والعمل على إيجاد طرق لعلاجها.

3.4. نظرية الحاجات الدافعية (التحفيزية) :

هناك عدة نظريات وسنقتصر على أهم هذه النظريات وهي :

أ - نظرية ذات العاملين أو نظرية هرزبرغ (Herzberg) : تقوم على أساس تصنيف الحاجات الدافعية إلى **صنفين** (لذا سميت بنظرية ذات العاملين) هما :

• **عامل الصحة :** وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة أدت إلى رضا المرؤوسين **دون** تحفيزهم، أما إذا لم تتوفر أدت إلى تذمرهم وعدم إرضائهم، مثل توفر الأجرة، الظروف الجيدة للعمل ...إلخ.

• **عامل التحفيز :** وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة أدت إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر كالتقدير، الترقية ....إلخ.

ب - نظرية تدرج الحاجات لـ أبراهام ماسلو (A.Maslow) : تقوم على أساس تقسيم الحاجات البشرية إلى **خمس** مجموعات :

• **الحاجات الطبيعية :** وهي الحاجات الضرورية كالطعام واللباس، المسكن، النوم...
• **الحاجة إلى الأمن و الحماية** ...
• **الحاجات الاجتماعية :** مثل الصداقة و الإنتماء ...
• **الحاجة إلى التقدير :** أي شعور الفرد بتقدير الآخرين والمكانة الإجتماعية.
• **الحاجة إلى تحقيق الذات :** أي تحقيق المنجزات.

حيث هذه النظرية تقوم على **مبدأين** :
المبدأ الأول : مبدأ نقص الإشباع (الحاجة).
المبدأ الثاني : مبدأ تدرج الحاجات .

هرم ماسلو لتدرج الحاجات (حسب نظرية ماسلو)

02- الاتصال :

1. تعريف الاتصال : هو عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر.

2. أشكال الاتصال :

1.2. الاتصال الرسمي : وهو الذي يتم عبر القنوات والمسارات **الرسمية** التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة، وللاتصال الرسمي اتجاهان :

• **الاتصال العمودي :** ويتكون من :
- **الاتصال النازل :** وهو الاتصال الذي يتجه من المدراء إلى مرؤوسيهم، ويتضمن الأوامر والقرارات والتعليمات ....إلخ.
- **الاتصال الصاعد :** وهو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم، ويتضمن التقارير والاقتراحات والرد والإجابات والشكاوى .....إلخ.

• **الاتصال الأفقي :** هو الاتصال الذي يتم بين موظفي **نفس** المستوى الإداري الواحد، ويتضمن التنسيق بين الأنشطة وحل المشكلات وتبادل المعلومات...إلخ.

2.2. الاتصال غير الرسمي : يتم هذا النوع عبر القنوات و المسارات **غير الرسمية**، و يمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المؤسسة مثل الإشاعات .

3. مكونات عملية الاتصال :

• **المرسل :** هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات، و يريد إرسالها لطرف آخر، و هو المسؤول عن إعداد و توجيه المعلومات و الأفكار.

• **المستقبل :** هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار .

• **الرسالة :** هي عبارة عن تحويل الأفكار و المعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الحروف و الكلمات و الأصوات ...إلخ

• **قناة الاتصال :** يقصد بها الأداة التي تستعمل في نقل الرسالة، و تأخذ أشكالا مختلفة مثل الإتصال الشفوي و الإتصال المكتوب (الخطابات و النشرات و الدوريات) و الصوت و الصورة .

• **الاستجابة (الرد أو التغذية العكسية) :** بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها، و هنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر لرسالة أخرى .

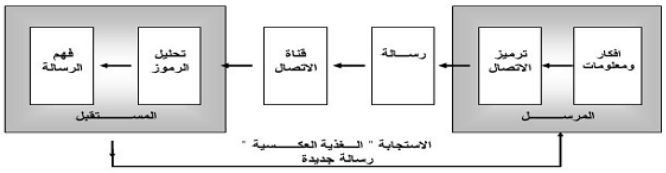

4. أغراض الاتصال : إن الاتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة في تسيير مؤسستهم بغرض تحقيق مختلف أهدافها، ومن أهم الأغراض التي تتحقق بواسطة الاتصال ما يلي :

• **إصدار التعليمات و الأوامر :** حيث يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات والأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم.

• **ضمان وصول التعليمات والأوامر للمعنيين :** وهذا بالشكل السليم و في الوقت المناسب .

• **متابعة التنفيذ و التقويم :** وهنا يجب أن يتم الإتصال في مختلف الإتجاهات (النازل و الصاعد و الأفقي).

5. نجاح عملية الاتصال : لنجاح عملية الإتصال يجب أن تخلو من كل **معوقات الاتصال** والمتمثلة فيما يلي :

• **المعوقات المتعلقة بالمرسل :** تتمثل في عدم فهم المستقبل للرسالة كما يفهمها هو، بالإضافة إلى اعتقاده أن حالته الانفعالية و معتقداته لا تؤثر على شكل المعلومات والأفكار التي لديه.

• **المعوقات المتعلقة بالمستقبل :** يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل .

• **المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال :** و يتعلق الأمر بـ :
- **الأخطاء المتعلقة بالرسالة :** مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو في الترجمة أو فقدان جزء من محتوياتها ...إلخ.
- **الأخطاء المتعلقة قناة الإتصال :** قد يكون الخطأ في إختيار وسيلة الإتصال المناسبة أي الوسيلة الملائمة لمحتوى الرسالة ولطبيعة الشخص المستقبل لها ولزمن الاتصال.
• **عوائق الاستجابة (الرد) :** كل ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة، باعتبار الاستجابة رسالة أخر.

03- الرقابة :

1. تعريف الرقابة : هي عبارة عن عملية تقويم النشاط الفعلي للمنظمة ومقارنته بالنشاط المخطط، ومن تم تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية بهدف اتخاذ ما يلزم لمعالجة الانحرافات.

2. مراحل الرقابة : تتمثل فيما يلي :

1.2. مرحلة تحديد المعايير الرقابية : يتم فيها تحديد المعايير الرقابية المناسبة، و**المعيار الرقابي** هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستو الأداء، تستخدمه المؤسسة لقياس النتائج المحققة، حيث يحدد هذا المعيار بشكل كمي (وحدات منتجة)أو وصفي (جودة الإنتاج) في خطة المنظمة.

2.2. مرحلة قياس الأداء : يتم فيها قياس الأداء الفعلي أو المنجز من طرف المنظمة، كقياس كمية الإنتاج المنجزة، أو حجم المبيعات ....إلخ.

3.2. مرحلة المُقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط : يتم في هذه المرحلة المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية المحددة مسبقا، وهنا نكون إمام **ثلاث حالات** :
• **عدم وجود انحرافات :** أي توافق بين الأداء الفعلي والمخطط، أي أن الأداء جيد .
• **وجود انحرافات موجبة :** أي أن الأداء المنجز فعلا اكبر من المخطط وهذا يدل على أن الأداء جيد.
• **وجود انحرافات سالبة :** أي أن الأداء المنجز فعلا اقل من المخطط وهذا يدل على أن الأداء يسيئ.

4.2.مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة : يتمم في هذه المرحلة تحليل أسباب الانحرافات سواء كانت سالبة أو موجبة،لاتخاذ القرار الناسب لكل حالة، ففي حالة وجود انحرافات سالبة يجب تحميل المسؤولية على من تسبب في هذه الانحرافات، أما في حالة وجود انحرافات موجبة يجب مكافأة من تسبب في هذه الانحرافات أو إعادة النظر في المعايير الرقابية.

3. خصائص عملية الرقابة الفعالة : تتمثل فيما يلي :
• أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء. (**المصداقية**)
• أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة وخالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن. (**الوضوح والدقة والبساطة**)
• يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب،لكي لا تفقد المعلومة قيمتها.(**الوقت**)
• سرعة تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات. (**السرعة في التداول**)
• أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها حسب تغير الظروف.(**المرونة**)
• أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف. (**الاقتصاد في التكاليف**)

4.أنواع الرقابة :

1.4.الرقابة المسبقة (التنبؤية) : يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة، و الغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل و العراقيل قبل حدوثها .

2.4.الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة) : تتم أثناء مرحلة التنفيذ، أي أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة، والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة و القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل .

3.4.الرقابة اللاحقة : تتم بعد الإنتهاء من مرحلة التنفيذ، و يتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة و مقارنتها بما كان مخططا لها، و الهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء.

5.أساليب الرقابة :

1.5. الرقابة التقليدية : تتضمن العناصر التالية :
• **الملاحظة الشخصية :** لها أهمية كبيرة في عملية الرقابة، حيث تتم من طرف المشرفين المباشرين عن طريق ملاحظتهم للمرؤوسين وسير الأداء.
• **التقارير :** يجب أن تكون دقيقة و واضحة ومكتوبة من طرف موظفون متخصصون في الرقابة.
• **الميزانية التقديرية :** الميزانية التقديرية هي تعبير رقمي أو كمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة، حيث لها أهمية كبيرة في عملية الرقابة وهذا عن طريق مقارنة الانجاز الفعلي مع توقعات الميزانية التقديرية وتحديد الانحرافات.
• **نقطة التعادل :** حيث توضح لنا حجم المبيعات الذي تبدأ انطلاقا منه المؤسسة في تحقيق الأرباح، ومنه تبين لنا منطقة الأرباح ومنطقة الخسائر.
• **النسب المالية :** تستخدم النسب المالية في قياس الأداء و المراقبة في المؤسسة، ومن أهم هذه النسب : النسب الهيكلية ، نسب السيولة ...إلخ.

2.5.الرقابة المتخصصة : هناك أساليب كثيرة للرقابة منطلقها استعمال علوم الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات، ومن أهم هذه الأساليب : أسلوب تقييم و مراجعة المشاريع **PERT**، طريقة المسار الحرج **CPM** .

تسيير موارد المؤسسة : 01- التمويل

1. تعريف وظيفة التمويل : تعرف وظيفة التمويل على أنها الوظيفة التي تضمن للمؤسسة بشكل منتظم الأموال الضرورية للحيازة على استثماراتها وتمويل عمليات استغلالها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، كما تسمح للمؤسسة من جهة أخرى بالمراقبة المالية والتي تتمثل أساسا في التأكد من الاستعمال الجيد للأموال و مردودية العمليات التي خصصت لها هذه الأموال.

2. المهام الأساسية لوظيفة التمويل :

1.2. تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال : يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية إلى **عمليات تتعلق بالإستغلال** (والتي تتضمن احتياجات المؤسسة من المواد و اللوازم أو البضائع ، و اليد العاملة ...) و**عمليات تتعلق بالاستثمار** (الاستثمارات المادية كالمباني، الآلات و المعدات ..، الاستثمارات غير المادية كبراءة الاختراع و حقوق النشر و التأليف ..، و الاستثمارات المالية كالسندات، أسهم ، قروض) .

كل هذه العمليات تتطلب رؤوس أموال لتمويلها . و من هنا يأتي دور وظيفة التمويل في تحديد إحتياجات كل عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال اللازمة و العمل على تأمينها .

2.2. إعداد برنامج التمويل : يجب على برنامج التمويل أن يتضمن العناصر التالية :
• تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية.
• تحديد تاريخ الشروع في إنجاز كل عملية .
• تحديد مدة إنجاز كل عملية .
• تحديد مصادر التمويل المناسبة لكل عملية.

3.2. تنظيم الخزينة : يتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات (مدفوعات المؤسسة المحتملة) وتوقع الإيرادات (مقبوضات المؤسسة المحتملة) اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذه التوقعات قد تكون شهرية أو أسبوعية.

4.2. تسيير رؤوس الأموال المتاحة : إن هدف المؤسسة الإقتصادية هو تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة و بين إستخداماتها .
فالإحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة عن الحد المطلوب يؤدي إلى تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من تحقيق ربح إضافي .
أما الإحتفاظ بمبالغ مالية قليلة عن الحد المطلوب يؤدي إلى توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يؤدي بها إلى عدم الوفاء إتجاه ديون (إلتزامات) الغير .

3. مصادر تمويل المؤسسة :

1.3. التمويل الذاتي (الداخلي) : و يقصد به استخدام الموارد المالية الداخلية للمؤسسة، و التي تعود ملكيتها للمؤسسة . و تتكون من :
• **الاحتياطات :** هي عبارة عن جزء تقتطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة، وتشمل الاحتياطات القانونية (إجبارية) والاحتياطات أخرى تختلف باختلاف المؤسسة.
• **المؤونات :** هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة بهدف تغطية الأعباء و الخسائر محتملة الوقوع في المستقبل .
• **الاهتلاكات :** هي عبارة عن مبالغ (أقساط) دورية تخصصها المؤسسة بهدف تعويض ما أهتلك من أصول ثابتة، و ذلك من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية .

إن للتمويل الذاتي فوائد متعددة، كتامين التمويل بصفة دورية ومنتظمة، والحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

2.3. التمويل الخارجي : و يقصد به كل المصادر المالية التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل عمليات المؤسسة . و يشمل التمويل الخارجي :
• **زيادة رأس المال :** و تكون عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد، أو طرح أسهم جديدة للبيع.
• **القروض :** بمختلف آجالها القصيرة و المتوسطة والطويلة .
• **الإعانات :** و هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بإرجاعها، والهدف منها تشجيع المؤسسات على إنتاج منتج معين.

4. عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية :

1.4. التمويل قصير المدى(الأجل) : تلجا إليه المؤسسة من اجل تمويل العمليات الجارية كالعمليات التجارية وعمليات الاستغلال. ويمكن ان نميز بين نوعين وهما :
• **الائتمان المصرفي :** وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تقترض من المصارف التجارية مقابل فائدة، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل قصير الأجل.
• **الائتمان التجاري :** ينشا هذا الائتمان عندما تقوم المؤسسة بشراء مواد أو بضائع على الحساب (الدفع المؤجل).

2.4. التمويل المتوسط و الطويل المدى (عمليات الاستثمار): تلجا المؤسسة إليه من اجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها مثل اقتناء الآلات والتجهيزات، ويمكن أن يتم هذا النوع عن طريق السندات والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

ملاحظة:1. العناوين التي لم ترد في المطبوعة تم حذفها من طرف وزارة التربية
2. عتبة الدروس لبكالوريا 2012 " الاتصال "

قال لقمان لأبنه وهو يعضه : " إن الدنيا بحر عريض، قد هلك فيه الأولون والآخرون، فإن استعطت فاجعل سفينتك تقوى الله وعدّتك التوكل على الله وزادك العمل الصالح، فإن نجوت فبرحمة الله وإن هلكت فبذنوبك..."